مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (41) العدد (2)2019
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (41) No. (2) 2019

أثر قرينة النّسبة والتّنوين في توجيه المعنى في بعض آيات القرآن الكريم

الدّكتور حسين وقّاف *
ردينة محمّد محفوض **

(تاريخ الإيداع 15 / 10 / 2018. قبل للنشر في 4 / 4 / 2019)

□ ملخّص □

لقد غدا القرآن الكريم منطلق كلّ المجهودات الفكريّة والعقائديّة للمسلمين، وقطب الرّحى الّذي تدور حوله مختلف العلوم والدّراسات؛ لهذا كان لابدّ لهذه العلوم أن تتداخل وتتواصل فيما بينها، ويفيد بعضها بعضاً في تكامل مثمر، انعكس أثره على فروع الثّقافة العربيّة الإسلاميّة كلّها بالثّراء والخصوبة، ممّا يجعل ميدان البحث في أيّ علم من هذه العلوم ميداناً فسيحاً ومتشابكاً وصعباً، كما كان العطاء فيه خصباً غزيراً.

وفي هذا البحث المتواضع محاولة لإلقاء الضّوء على قرينة النّسبة، ودورها في ترجيح معنى على معنى آخر في بعض آيات القرآن الكريم، كما عُني البحث بتعريف التّنوين، والحديث عن أقسامه، ووظائفه والمعاني المتحصّلة منها. كما تناول البحث الحديث عن أثر التّنوين في توجيه المعنى في بعض آيات القرآن الكريم أيضاً.

وتبيّن أنّ النّسبة قرينة معنويّة، والتّنوين قرينة لفظيّة لهما دور كبير في توجيه المعنى وتفسيره في بعض آيات القرآن الكريم.

الكلمات المفتاحيّة: قرينة، النّسبة، التّنوين، المعنى، القرآن الكريم.

* أستاذ – قسم اللّغة العربيّة – كلّيّةا لآداب والعلوم الإنسانيّة – جامعة طرطوس – طرطوس – سورية.
** طالبة دكتوراه – قسم اللّغة العربيّة – كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة – جامعة تشرين – اللاّذقيّة – سورية.امعة تشرين – اللاّذقيّة – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (41) العدد (2)2019
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (41) No. (2) 2019

The Effect of Presumption of Attribution and Nunnation in guiding The Meaning in Some Verses of The Holy Quran

Dr. Hosain wakaf*
Rodina Mahfoud **

(Received 15 / 10 / 2018. Accepted 4 / 4 / 2019)

□ ABSTRACT □

The Quran has become the starting point for all intellectual and ideological efforts of the Muslims, and the pivot that revolves around the various sciences and studies. Therefore, these sciences have to overlap and communicate among themselves, and benefit each other in fruitful integration. The impact on all branches of Arab Islamic culture was reflected in richness and fertility, which makes the field of research in any science of these sciences fields is spacious and intertwined and difficult.

In this research, an attempt is made to shed light on the presumption of Attribution, and its role in weighting one meaning on another meaning in some verses of the Holy Quran. The research also concerned with the definition of Nunnation, and the discussion about its parts, functions and meanings obtained from it. Also, the research dealt with the effect of Nunnation in the guidance of meaning in some verses of the Holy Quran.

As a result, it was found that the Attribution is a moral presumption, and the Nunnation is a verbal presumption, and they have a great role in guiding the meaning and interpreting it in some verses of the Holy Quran.

Key words: Presumption, Attribution, Nunnation, Meaning, Holy Quran.

***Professor, Arabic Language Department, Faculty of Arts and Humanities, Tartous university, Tartous, Syria.**
****Postgraduate student, Arabic Language Department, Faculty of Arts and Humanities, Tishreen university, Lattakia, Syria.**

مقدّمة:

يرى المتأمّل لأشكال الثّقافة العربيّة الإسلاميّة أنّ العلوم الإسلاميّة جميعها لغويّة وشرعيّة مهما كثرت الخلافات بينها، قد جعلت النّصّ القرآنيّ محطّ اهتمامها ومنطلقاً لدراساتها، فما من علم إلاّ وكان القرآن الكريم المحور الّذي يتحرّك حوله وبوحي منه، سعياً إلى فهم نصوصه والتّعبير عن حقائقه، فاللّغوي ينظر إلى القرآن من جهة ما تضمّنه من لغات العرب، والفقيه ينظر إليه من جهة ما تضمّنه من أمور فقهيّة كالطّهارة والصّلاة والزّكاة وأحكامها، والبلاغي ينظر إليه من جهة ما تضمّنه من أساليب بلاغيّة مثل الحقيقة والمجاز والتّشبيه والكناية والتّورية والاستعارة، والنّحوي ينظر إليه من جهة ما تضمّنه من قواعد النّحو ومسائله وأصوله وفروعه وخلافاته.

وقد اختلف علماء اللّغة أنفسهم في التّوجيهات النّحويّة والتّأويلات وتباين وجهات النّظر، فانعكس ذلك على الآراء التّفسيريّة والأحكام الفقهيّة المستنبطة من القرآن الكريم، غير أنّ المفسّرين وعلماء الأصول لم يخالفوا القواعد الّتي وضعها النّحاة، بل رجعوا إليها واعتمدوها في آرائهم لتفسير معاني القرآن الكريم.

أهميّة البحث وأهدافه:

القرآن الكريم هو معجزة الإسلام الخالدة الّذي انبثقت منه كلّ العلوم والمعارف الإسلاميّة، فهو الدّافع الرّئيس لحفز الهمم وشحذ الأذهان للبحث والتّحري والاستقصاء؛ فبفضله توسّعت المدارك وتفجّرت العلوم الهادفة إلى خدمته قصد استكشاف تشريعاته ومعانيه وأساليبه؛ لهذا لا يزال نبعاً لا ينضب ومعيناً يتدفّق بما يروي ظمأ الباحثين قديماً وحديثاً، وامتداداً لجهود الباحثين في هذا المجال جاء هذا البحث هادفاً إلى الآتي:

- إضافة لبنة جديدة في مجال الدّراسات القرآنيّة
- إبراز دور قرينة النّسبة، في توجيه المعنى القرآني.
- بيان أهمّيّة التّنوين في إضافة معان جديدة.
- التّأكيد على أنّ التّنوين قرينة لفظيّة ترتقي إلى مصافّ القرائن الأخرى، ولا تقلّ عنها شأناً.

منهجيّة البحث:

لقد نهجنا في دراستنا منهجاً وصفيّاً تحليليّاً يقوم على استقراء الظّاهرة النّحويّة المدروسة على نحوٍ واقعيّ، ووصفها وتعليلها دون إطلاق الأحكام عليها، حيث اعتمدنا على أدواته المختلفة؛ فلجأنا إلى استقراء بعض الآيات القرآنيّة الّتي اختلف النّحويّون في فهم علاقة النّسبة فيها، أو في تفسير تعدّد الأوجه الإعرابية بوجود التّنوين أو عدمه في بعضها الآخر، ممّا كان له أثر في المعنى الوظيفي، وبعد المقارنة بين وجهات النّظر المختلفة المدعّمة بالحجج والأدلّة رجّحنا الرّأي الّذي رأينا أنّ حجّته أكثر إقناعاً، والمعنى معه أكثر استقامة. وقد اعتمدنا في الدّراسة على بعض المراجع العربيّة التّي تناولت الحديث عن موضوع البحث.

العرض:

أوّلاً: دور قرينة النّسبة في توجيه المعنى في بعض آيات القرآن الكريم:

النّسبة: هي قرينة معنويّة كبرى؛ إذ تدخل تحتها قرائن معنويّة فرعيّة، والنّسبة قيد عام على علاقة الإسناد أوما وقع في نطاقها، ومعنى النّسبة غير معنى التّخصيص؛ لأنّ معنى التّخصيص تضييق، ومعنى النّسبة إلحاق، فيستفاد

معناها من الإضافة أو من حروف الجرّ؛ ولهذا فهم علاقة النّسبة بين المضاف والمضاف إليه يكون قرينةً على ارتباط بعضهما ببعض بتلك النّسبة، كما أنّ فهم علاقة النّسبة بين معنى الحدث والاسم المجرور يكون قرينةً على المعنى الرّابط بينهما، فيكون لهذا الفهم أثر في توجيه المعنى، وسنبيّن ذلك من خلال الآيات القرآنيّة التّالية:

1) في قوله تعالى: " كَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوّاً شَيَاطِينَ الإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُوراً" (الأنعام: 112)، فُسِّرت إضافة (الشّياطين) إلى (الإنس والجن) بمعنيين على اختلافٍ في فهم (الشّياطين)[1]، كما يأتي:

أ- المعنى الأوّل: أنّ الشّياطين صفة للإنس والجنّ، والإضافة هنا من قبيل إضافة الصّفة إلى الموصوف، والمعنى: الإنس والجنّ الشّياطين، ويلزم على هذا أنْ يكون من الإنس شياطين ومن الجنّ شياطين، والشّيطان هو المتمرّد من الصّنفين، وهذا المعنى يؤيّده قول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لأبي ذرّ الغفاري (رضي الله عنه): "هل تعوّذت يا أبا ذرّ من شياطين الجنّ والإنس؟ قلت: يا رسول الله وهل للإنس من شياطين؟ قال: نعم، وهم شرٌّ من شياطين الجن"[2].

ب-المعنى الثّاني: أنّ الإضافة ليست من باب إضافة الصّفة إلى الموصوف، بل هي من باب (غلامُ زيدٍ)؛ أي: شياطين الإنس والجنّ، بمعنى: متمرّدين مغوين لهم، فقيل: "ليس من الإنس شياطين، والمعنى: شياطين الإنس الّتي مع الإنس، وشياطين الجنّ الّتي مع الجنّ. قسّم إبليس جنده فريقاً إلى الإنس وفريقاً إلى الجنّ، يتلاقون فيأمر بعضٌ بعضاً أنْ يضلّ صاحبه بما أضلّ هو به صاحبه"[3].

يمكن أن يُرجَّح الرّأي الأوّل على الثّاني؛ لأنّ تفسيره اعتمد على المعنى، وتمّ تأييده بحديث الرّسول، أمّا الرّأي الثّاني فاعتمد على الصّنعة، ولم يُؤيَّد بدليل.

2) ومن علاقة النّسبة ما جاء في قوله تعالى: "وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنْ اتَّقَى" (البقرة: 203)، فتعلّق الجار والمجرور (لمن اتّقى) بقوله: (واذكروا الله) إنّما هو لقيام قرينة النّسبة على هذا التّعلق عند القائل بذلك إذ إنّ المعنى لديه: الذّكر لمن اتّقى، كما أنّ من يرى أنّ المعنى: يغفر له بشرط اتّقائه الله فيما بقي من عمره، فإنّ قرينة النّسبة عنده دلّت على تعلق الجار والمجرور بانتفاء الإثم[4]، وهو الرّأي المرجّح ، فصاحب الكشّاف لم يذكر غيره، وقد أيّده أبو حيّان بقوله: " والظّاهر تعلّقه بالآخِر وهو انتفاء الإثم لقربه منه، ولصحّة المعنى أيضا، إذ من لم يكن متّقياً لم يرتفع الإثم عنه"[5].

---

(1) انظر: تفسير البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود؛ علي محمّد معوّض، بيروت، دارالكتب العلميّة، ط1، 1993م ج4، ص(209- 210).

(2) الحديث ورد في مسند الإمام أحمد بن حنبل بهذه الرّواية: " يا أبا ذرّ، استعِذْ بالله من شرّ شياطين الإنس و الجنّ "، قلت: يا رسول اللّه، وهل للإنس من شياطين؟ قال: "نعم يا أبا ذرّ" ، من دون عبارة: "وهم شرّ من شياطين الجن" [مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط و عادل مرشد و سعيد اللّحام، بيروت، مؤسّسة الرّسالة، ط1، 1999م، ج35، ص437].

(3) البحر المحيط، أبو حيّان، ج4، ص210.

- و: انظر: المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمّد عبد الحقّ بن غالب بن عطيّة الأندلسيّ، تحقيق: عبد السّلام الشّافي محمّد، بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 2001م، ص335.

()4 انظر: المحرّر الوجيز، ابن عطيّة الأندلسيّ، ج1، ص278.

(5) البحر المحيط، أبو حيّان، ج2، ص121.

3) أمّا في قوله تعالى: "يَحْسَبُهُمْ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنْ التَّعَفُّفِ" (البقرة: 273)، فقد اختلف العلماء في متعلّق الجارّ والمجرور في الآية، ومنشأ اختلافهم يعود إلى اختلافهم في معنى حرف الجرّ (من) في الآية، حيث اختلفوا في معناه على ثلاثة أقوال:

أ- القول الأوّل: ذهب الأكثرون إلى أنّ (من) في الآية للتّعليل، وأنّ المعنى يحسبهم الجاهل أغنياء من أجل تعفّفهم، يقول الزّمخشري: " يحسبهم الجاهل بحالهم...مستغنين من أجل تعفّفهم عن المسألة..."[6].

وعليه فإنّ (من) متعلّقة بـ (يحسب)، ولا يصحّ تعلّقه بـ(أغنياء)؛ لأنّ المعنى لا يتأتّى معه، لذا عوّل جماعة – منهم ابن هشام- على قرينة النّسبة في تعيين المتعلّق في الآية بقوله: " المتبادر تعلّق (من) بـ(أغنياء) لمجاورته له، ويفسده أنّهم متى ظنّهم ظانّ قد استغنوا من تعفّفهم علم أنّهم فقراء من المال، فلا يكون جاهلاً بحالهم، وإنّما هي متعلّقة بـ(يحسب)، وهي للتّعليل".

ب-القول الثّاني: ذهب ابن عطيّة في أحد قوليه إلى أنّ (من) لابتداء الغاية، يقول: "ومن في قوله: (من التّعفّف) لابتداء الغاية؛ أي: من تعفّفهم ابتدأت محسبته"[7]، وعليه تكون (من) متعلّقة بـ(يحسب)، كما قال صاحب الدّرّ المصون بعد أن ذكر هذا القول وسابقه: "وتتعلّق (من) على الوجهين الأوّلين بـ (يحسبهم)"[8].

ت-القول الثّالث: وذهب ابن عطيّة في قول آخر له إلى أنّ (من) لبيان الجنس، يقول: "وأمّا المعنى الثّاني فعلى أن يكون (التّعفّف) داخلاً في المحسبة؛ أي: أنّهم لا يظهر لهم سؤالاً، بل هو قليل. وبإجمال فالجاهل به مع علمه بفقرهم يحسبهم أغنياء عفّة، ف (من) لبيان الجنس على هذا التّأويل"[9].

غير أنّ أبا حيّان اعترض على هذا، ونفى دلالة (من) في الآية على بيان الجنس، ورأى أنّها للتّعليل أيضاً، يقول: "وليس ما قاله من أنّ (من) هذه في هذا المعنى لبيان الجنس المصطلح عليه في بيان الجنس؛ لأنّ لها اعتباراً عند من قال بهذا المعنى لمن يتقدّر بموصول، وما دخلت عليه يحصل خبر مبتدأ محذوف، نحو: "فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنْ الأَوْثَانِ" (الحج: 30) التّقدير: فاجتنبوا الرّجس الّذي هو الأوثان، ولو قلت هنا: يحسبهم الجاهل أغنياء الّذي هو التّعفّف، لم يصح هذا التّقدير، وكأنّه سمّى الجهة الّتي هم أغنياء بها بيان الجنس؛ أي: بيّنت بأيّ جنس وقع غناهم بالتّعفّف، لا غنى المال، فتسمّى (من) الدّاخلة على ما بين جهة الغنى لبيان الجنس،...وهذا المعنى يؤول إلى أنّ (من) سببيّة؛ لكنّها تتعلّق بـ(أغنياء) لا بـ(يحسبهم)"[10].

---

(6) الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل ووجوه التّأويل، الزّمخشري، بيروت، دار المعرفة، من دون تاريخ، ج1، ص164.

- و: انظر: أنوار التّنزيل المعروف بتفسير البيضاوي، ناصر الدّين أبي الخير عبد اللّه بن عمر بن محمّد الشّيرازي الشّافعي البيضاوي، تحقيق: محمّد عبد الرّحمن المرعشلي ، بيروت، دار إحياء التّراث العربيّ، من دون طبعة، من دون تاريخ، ج1، ص161.

- و: مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدّين بن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك ومحمّد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، بيروت، دار الفكر، ط1، 1980م، ص501.

(7) المحرّر الوجيز، ابن عطيّة، ج1، ص369

(8) الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسّمين الحلبيّ، تحقيق: أحمد محمّد الخرّاط، دمشق، دار القلم، من دون طبعة، من دون تاريخ، ج2، ص621.

(9) المحرّر الوجيز، ابن عطيّة، ج1، ص370.

(10) البحر المحيط، أبو حيّان، ج2، ص342.

ويمكن ترجيح القول الأوّل لأمرين:

- ✓ أحدهما: لأنّه قول الأكثرين، وقولهم مقدّم على من خالفهم بغير دليل.
- ✓ والأخر: لأنّه سلم من الاعتراضات والمناقشات الّتي اعتورت القولين الآتيين.

4) وفي قوله عزّ وجل: "وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ" (غافر: 28). نجد رأيين أيضاً في متعلَّق الجارّ والمجرور (من آل فرعون)، وذلك حسب القرينة الّتي يحتاجها المعنى المطلوب[11].

أ- الرّأي الأوّل: علاقة النّسبة هي القرينة على تعلّق الجارّ والمجرور (من آل فرعون) بـ (رجل)، على أنّها في موضع الصّفة له.

ب-الرّأي الثّاني: جعل (من آل فرعون) متعلّقاً بـ (يكتم إيمانه)؛ لأنّ هذا الرّجل – من وجهة نظرهم – كان إسرائيليّاً وليس من آل فرعون.

وقد استبعد بعضهم هذا الرّأي؛ لأنّهم لم يروا صحّة هذا التّعليق، وعليه لم تقم عندهم قرينة النّسبة؛ ولذلك ردّوا هذا القول بإيراد قرينة أخرى بدت لهم أنّها تنفي علاقة النّسبة، وهذه القرينة (قرينة سياق غير لغويّ)، يقول الزّمخشري: "وهو بعيد؛ لأنّ بني إسرائيل كان إيمانهم ظاهراً فاشياً"[12]. أمّا أبو حيّان فيقول:" وهذا فيه بعدٌ، إذ لم يكن لأحدٍ من بني إسرائيل أنْ يتجاسر عند فرعون بمثل ما تكلّم به هذا الرّجل"[13].

والمرجّح الرّأي الأوّل؛ لأنّ الرّسول الكريم (صلّى الله عليه وآله وسلّم) قال: " الصّدّ يقون ثلاثة: حبيب النّجار مؤمن آل يس، وحزقيل مؤمن آل فرعون، وعليّ بن أبي طالب وهو أفضلهم"[14]، وقوله هذا يثبت أنّ المؤمن من آل فرعون.

5) في قوله تعالى: "فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنْ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ" (البقرة: 260). اختلف العلماء في متعلّق الجارّ والمجرور في الآية على ثلاثة آراء، ومنشأ الخلاف قائم على اختلافهم في تفسير معنى (فصرْهنّ) على قولين[15]:

---

(11) انظر: الكشّاف، الزّمخشري، ج3، ص368.-و: البحر المحيط، أبو حيّان، ج7، ص441. – و: التّفسير الكبير(مفاتيح الغيب)، فخر الدّين محمّد الرّازي، بيروت، دار الفكر، ط1، 1981م، ج27، ص58.

(12) الكشّاف، الزّمخشري، ج3، ص368.

(13) البحر المحيط، أبو حيّان، ج7، ص441.

(14) كنز العمّال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدّين عليّ المتّقي بن حسام الدّين الشّهير بالمتّقي الهندي، مراجعة: إسحق الطّيبي، عمّان – الرّياض، بيت الأفكار الدّوليّة، ط2، 2005م، كتاب الفضائل، باب: فضائل علي(عليه السّلام) الحديث رقم (32897) و(32898)، ص1512.-وورد الحديث في عدد من التّفاسير: مجمع البيان في تفسير القرآن ، أبو علي الفضل بن الحسن الطّبرسي، بيروت، دار المرتضى، ط1، 2006م، ج8، ص205. الكشاف، الزّمخشري، ج 3، ص283.-و: المحرّر الوجيز، ابن عطية، ج4، ص450.

– و: مفاتيح الغيب ، الرّازي، ج27، ص58. ولفظه عند بعضهم: " سُبّاق الأمم ثلاثة، لم يكفروا بالله طرفة عين: عليّ بن أبي طالب، وصاحب يس، ومؤمن آل فرعون".

(15) انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطّبري، تحقيق: بشّار عواد معروف؛ و عصام فارس الحر ستاني، بيروت، مؤسّسة الرّسالة، ط1، 1994م، ج2، ص147-148. – و: مجمّع البيان،الطّبرسي، ج2، ص143.-و: مفاتيح الغيب، الرّازي، ج7، ص45. – و: إملاء ما منّ به الرّحمن من وجوه الإعراب والقراءات في القرآن، أبو البقاء عبد اللّه بن الحسين بن عبد الله العكبري، القاهرة، مكتبة

أ– الرّأي الأوّل: ذهب بعض المفسّرين إلى أنّ الفعل (فصرْهنّ) بضمّ الصّاد أو بكسرها بمعنى (أمِلْهنّ أو اضممهنّ)، وعليه يستقيم المعنى بتعلّق الجارّ والمجرور به؛ ولكن هناك محذوف في الكلام، لم يذكر استغناء بدلالة الظّاهر عليه، والتّقدير: أَمِلْهنّ إليك فقطّعهنّ، فالمحذوف جملة (قطّعهنّ) لدلالة الكلام عليها.

ب–الرّأي الثّاني: وذهب قسم آخر من المفسّرين إلى أنّ الفعل (صرْهنّ) بمعنى (قطّعهنّ)، وعليه لا يستقيم المعنى بتعلّق الجارّ والمجرور به، وتوجّه تعلّقه عندهم بالفعل (خذ)، ولهذا وجب تقديم (إليك) في المعنى قبل (فصرْهنّ)، والتّقدير: فخذ إليك أربعة من الطّير فقطّعهنّ.

والملاحظ من الرّأيين السّابقين أنّ التّعليق جاء مناسباً لما يقتضيه المعنى الشّرعي (القرينة الشّرعيّة)، يقول ابن هشام: " المتبادر تعلّق (إلى) بصرْهنّ، وهذا لا يصحّ إذا فسّر(صرهنّ) بـ(قطّعهنّ)، وإنّما تعلّقه بـ (خذ)، وأمّا إن فسّر بأمِلْهنّ فالتّعلّق به"[16].

ت–الرّأي الثّالث: ذهب أبو البقاء إلى أنّ الجارّ متعلّق بحال محذوفة مقدّرة بمقربة أو ممالة، يقول: "و الأجود عندي أن تكون إليك حالاً من المفعول المضمر، تقديره : فقطّعهنّ مقربة إليك أوممالة، ونحو ذلك"[17].

والمرجّح الرّأي الثّاني لسببين، هما:

- ✓ السّبب الأوّل: معظم المفسّرين قد فسّروا (صرهنّ) بـ(قطّعهنّ)، ويؤكّد الرّازي إجماعهم على ذلك بقوله: "أجمع أهل التّفسير على أنّ المراد بالآية: قطّعهنّ، وأنّ إبراهيم [عليه السّلام] قطّع أعضاءها ولحومها وريشها ودماءها، وخلط بعضها على بعض، غير أبي مسلم فإنّه أنكر ذلك"[18].
- ✓ السّبب الثّاني: أنّه يسلم من دعوى التّأويل، كما هو قول أبي البقاء، إذ التّعلّق بالظّاهر إذا صحّ معه المعنى، أولى من التعلّق بمحذوف.

6) في قوله تعالى: "وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي" (مريم: 5) لم يختلف المفسّرون في أنّ الجارّ والمجرور في الآية ليس متعلّقاً بالفعل (خفْتُ)؛ لأنّ المعنى الشّرعي يأباه؛ فالخوف واقع في الحال، فلو تعلّق (من ورائي) بالفعل (خفْتُ) للزم أن يكون الخوف واقعاً في المستقبل؛ أي: بعد موته، وهذا مخالف للقرينة الشّرعيّة؛ لذا كثر دوران جملة "فاسد في المعنى"[19] في كتبهم إذا ما تعلّق الظّرف بالفعل (خفْتُ). لكنّنا نجد عندهم أكثر من رأي في متعلَّق الجارّ والمجرور(من ورائي)، وذلك حسب القرينة الّتي يحتاجها المعنى المطلوب:

ومطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده، من دون طبعة، 1970م، ج1، ص110–111.–و: البحر المحيط، أبو حيّان، ج2، ص310–311.

(16) مغني اللّبيب، ابن هشام، ص500.–و: شرح الدّماميني على مغني اللّبيب، محمّد بن أبي بكر الدّماميني، تحقيق: أحمد عزو عناية، بيروت، مؤسّسة التّاريخ العربي، ط1، 2007م، ج2، ص419.

(17) إملاء ما منّ به الرّحمن ، أبو البقاء العكبري، ج1، ص111.

(18) مفاتيح الغيب، الرّازي، ج7، ص45.

(19) الكشّاف، الزّمخشري، ج2، ص405.–و: الدّر المصون، السّمين الحلبي، ج7، ص566. –و: مغني اللّبيب، ابن هشام، ص499. –و: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم (تفسير أبي السّعود)، أبو السّعود محمّد بن محمّد العمادي، القاهرة، دار المصحف–مكتبة ومطبعة عبد الرّحمن محمّد، من دون طبعة، من دون تاريخ، ج5، ص254.–و:روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، شهاب الدّين أبو الثّناء محمود بن عبد الله الألوسي البغدادي، تحقيق: فادي المغربي وآخرون، بيروت، مؤسّسة الرّسالة، ط1، 2010م، ج16، ص15.

أ- الرّأي الأوّل: الجارّ والمجرور متعلّقان بمضاف محذوف ينساق الذّهن إليه، والتّقدير: خفْتُ فعل الموالي من بعد موتي، أو جور الموالي من بعد موتي[20].

ب-الرّأي الثّاني: الجارّ والمجرور متعلّقان بـ(الموالي) لما فيه من معنى الولاية، يقول الزّمخشري: "أو بمعنى الولاية في الموالي"[21]، ويصير المعنى كما قال ابن هشام: "أي: خفت ولايتهم من بعدي وسوء خلافتهم"[22]، وإنّما جاز ذلك؛ لأنّه يكفي في المتعلَّق وجود رائحة الفعل فيه، يقول الألوسي: "وجوّز تعلّقه بالموالي، ويكفي في ذلك وجود معنى الفعل فيه في الجملة؛ فقد قالوا: يكفي في تعلّق الظّرف رائحة الفعل، ولا يشترط فيه أن يكون دالّاً على الحدوث، كاسم الفاعل والمفعول حتّى يُتكلّف له"[23].

ت-الرّأي الثّالث: الجارّ والمجرور متعلّقان بمحذوف هو حال من (الموالي)، يقول ابن جنّي: "(من ورائي) حال متوقّعة محكيّة"[24]؛ أي: حال مقدّرة من (الموالي)، والتّقدير: (كائنين من ورائي).

ث-الرّأي الرّابع: هناك من قرأ (خفت) بتشديد الفاء وفتحها، وكسر تاء التّأنيث (خَفَّتِ)[25]، وبالتّالي تحمل معنيين، هما:

- المعنى الأوّل: من الخفّة ضدّ الثّقل، و(من ورائي) معناها: من بعد موتي، والمقصود: قلّ الموالي وعجزوا عن القيام بأمور الدّين من بعد موتي. فإن كان العجز والقلّة سيقع بعده، ولم يقع وقت الدّعاء صحّ أن نعلّق الجار والمجرور بالفعل (خَفَّتِ)، وإن لم يكن كذلك تعلّق بغير ذلك[26].

- المعنى الثّاني: من الخفوف بمعنى السّير السّريع، و(من ورائي) معناها: من قدّامي وقبلي، والمقصود: أنّهم خفّوا قدّامه (ماتوا قبله) فبقي محتاجاً إلى من يعتَضِدُ به ويقوّيه، ونعلّق الجارّ والمجرور بالفعل (خَفَّتِ)[27].

لم يظهر رجحان رأي من هذه الآراء على ما سواه؛ لسلامة المعنى معها من الوقوع فيما يُدْفَع بالقرينة الشّرعيّة، ولعدم توجّه اعتراض على أيّ منها.

---

(20) انظر: الكشّاف، الزّمخشري، ج2، ص405. - و: الدّر المصون، السّمين الحلبي، ص566. - و: أنوار التّنزيل، البيضاوي، ج4، ص6. - و: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم ، أبو السّعود ج5، ص254. - و: روح المعاني، الألوسي ، ج16، ص15-16.

(21) الكشّاف، الزّمخشري، ج2، ص405.

(22) مغني اللّبيب، ابن هشام، ص499.

(23) روح المعاني، الألوسي ، ج16، ص15-16.

(24) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق: علي النّجدي ناصف وعبد الفتّاح إسماعيل شلبي، القاهرة، المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة، 1999م، ج2، ص37.- وانظر: مغني اللّبيب، ابن هشام، ص499.- و: تفسير القرآن وإعرابه وبيانه، محمّد علي طه الدّرّة، دمشق-بيروت، دار ابن كثير، ط1، 2009م، ج5، ص563.

(25) قراءة عثمان بن عفّان وابن عبّاس وزيد بن ثابت وعلي بن الحسين وولداه محمّد وزيد وغيرهم. [انظر: المحتسب، ابن جنّي، ج2، ص37.- و: روح المعاني، الألوسي ، ج16، ص17] .

(26) انظر: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم ، أبو السّعود ج5، ص254. -و: روح المعاني، الألوسي ، ج16، ص17.

(27) انظر: الكشّاف، الزّمخشري، ج2، ص405.- و: إرشاد العقل السّليم، أبو السّعود ج5، ص254. -و: روح المعاني، الألوسي، ج16، ص17.

ثانياً: دور التّنوين في توجيه المعنى في بعض آيات القرآن الكريم:

"يأتي التّنوين للتّفرقة بين فصل الكلمة ووصلها، فلا يدخل في الاسم إلاّ علامة على انفصاله عمّا بعده؛ ولهذا كثر في النّكرات لفرط احتياجها إلى التّخصيص بالإضافة، فإذا لم تُضَف احتاجت إلى التّنوين تنبيهاً على أنهّا غير مضافة، ولا تكاد المعارف تحتاج إلى ذلك، إلاّ فيما قلّ من الكلام؛ لاستغنائها في الأكثر عن زيادة تخصيصها. وما لا يُتصوّر فيه الإضافة بحال ، كالمضمر والمبهم لا ينوّن بحال، وكذلك المعرّف باللاّم، وهذه علّة عدم التّنوين وقفاً، إذ الموقوف عليه لا يضاف"[28].

تعريف التّنوين:

هو مصدر نوّنت؛ أي: أدخلت نوناً، ثمّ غلب حتّى صار اسماً لنون تلحق آخر الاسم لفظاً لا خطّاً، ولا وقفاً، (وهي غير نون التّوكيد)، وقد وضعوا مكانها حركة تغني عنها، وهي: الضّمّة الثّانية، والفتحة الثّانية، والكسرة الثّانية، وهي على حسب موقع الاسم في الجملة.

ولم نجد أحداً من النّحاة عدّ التّنوين من القرائن؛ ولكن المرجّح أنّه قرينة لفظيّة مهمّة، نالت اهتمام علماء العربيّة، وشغلت حيّزاً من مجال بحثهم لاتّصالها بأنظمة اللّغة (الصّوت والصّرف والنّحو).

في اللّغة "التّنوين والتّنوينة: معروف، ونوّن الاسم: ألحقه التّنوين، والتّنوين: أن تنوّن الاسم إذا أجريته، تقول: نوّنت الاسم تنويناً، والتّنوين لا يكون إلّا في الأسماء"[29].

أمّا في الاصطلاح فهو: "نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لفظاً لا خطّاً لغير توكيد"[30].

والتّنوين – بأقسامه الأربعة الأولى الّتي سنذكرها بعد قليل – على ما خلُص إليه النّحويّون ممّا يختصّ به الاسمُ، وعلامة فارقة تميّزه من أنواع الكلم الأخرى[31]، فهو "ظاهرة شكليّة واضحة ترشّح الكلمة للاسميّة، وتجعلها في عداد الأسماء، فحين نقول: (هذا رجلٌ)، نلحظ بسهولة الاسميّة الّتي تميّزت بها كلمة (رجل) من جرّاء التّنوين"[32].

1) أقسام التّنوين:

لقد درج النّحاة على ذكر أقسام التّنوين على نحو ما ذكره سيبويه، وزاد بعضهم عليه، وأقسامه كالآتي[33]:

---

(28) بدائع الفوائد، أبو عبد الله محمّد بن أبي بكر بن أيّوب (ابن قيّم الجوزيّة)، تحقيق: علي بن محمّد العمران، جدّة، مجمّع الفقه الإسلامي، دار عالم الفوائد للنّشر والتّوزيع، من دون طبعة، من دون تاريخ، ج1، ص62.

(29 لسان العرب، ابن منظور، القاهرة: دار المعارف، من دون تاريخ، مج6، ج51، ص 4588، مادة (نون).

(30 شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، أبو محمّد عبد اللّه جمال الدّين بن هشام، بيروت، دار الكتب العلميّة، ط4، 2004م، ص29.–وانظر : الجنى الدّاني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدّين قباوة– محمّد نديم فاضل، بيروت، دار الكتب العلميّة ، ط1، 1992م، ص 144. –و: ارتشاف الضّرب من لسان العرب، أبو حيّان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمّد؛ ورمضان عبد التّوّاب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط1، 1998م، ج2، ص667. –و: مغني اللبيب، ابن هشام، ص 330.

(31 انظر: شرح ابن عقيل على ألفيّة أبي عبد اللّه محمّد جمال الدّين بن مالك، بهاء الدّين عبد اللّه بن عقيل العقيلي الهمداني المصري، (و معه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدّين عبد الحميد)، القاهرة، دار التّراث، ط20، 1980م، ج1، ص(17،21).

(32 اسم الفاعل بين الاسميّة والفعليّة، فاضل مصطفى السّاقي، القاهرة، المطبعة العالميّة، من دون طبعة، 1970م، ص 33.

(33 انظر: الجنى الدّاني، المرادي، ص 144–146.– و: ارتشاف الضرب، أبو حيّان، ج2، ص667، وما بعدها. – و: مغني اللّبيب، ابن هشام، ص 330، وما بعدها. – و: شرح الألفيّة، ابن عقيل، ج1، ص17، وما بعدها.

1. **تنوين التّمكين:** ويسمّى أيضاً تنوين الصّرف وتنوين الأمكنيّة، وهو اللّاحق للاسم المعرب المنصرف إعلاماً ببقائه على أصله، إذ لم يشبه المبني فيُبنَى، ولا الفعل فيُمنَع من الصّرف، وذلك كزيدٍ ورجلٍ ورجالٍ.
2. **تنوين التّنكير:** وهو اللّاحق لبعض الأسماء المبنيّة فرقاً بين معرفتها ونكرتها، وهو مطّرد قياسيّ في العلم المختوم بـ(ويه)، نحو: مررتُ بسيبويهِ وسيبويهٍ آخر، ولا يطّرد في باب أسماء الأفعال، كـ (صَهْ وصَهٍ)، و(إيهِ وإيهٍ).
3. **تنوين العوض:** وهو اللّاحق للاسم، وهو على ثلاثة أقسام:

أ- عوض من حرف: كتنوين (جوارٍ وغواشٍ)؛ فإنّه عوض من الياء، كما في قول الله عزّ وجلّ: " لَهُمْ مِنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ" (الأعراف: 41)، قُرئت (غواشٍ) بالرّفع؛ لأنّ أصلها (غواشيُ)، وهي على وزن فواعل، و(فواعل) من صيغ منتهى الجموع، فهي ممنوعة من الصّرف لعلّةٍ واحدة، واستُثقلت -كما يقولون- الضّمّة على الياء فسكّنت، ثمّ حُذفت الياء هذه، وعُوِّض عنها بالتّنوين[34]. ونحو قوله عزّ وجلّ: "وَالْفَجْرِ (1) وَلَيَالٍ عَشْرٍ " (الفجر: 1، 2)، أصلها: (ولياليُ)، تُستَثقل الضّمّة أيضًا على الياء فتُحذف، ثمّ تُحذف الياء، ثم يُعوّض عنها التّنوين.

ب-عوض من اسم مضاف إليه: كتنوين (كُلّ وبعضٍ، وأيّ) إذا قُطِعت عن الإضافة، نحو قوله تعالى: "وَكُلاًّ ضَرَبْنَا لَهُ الأَمْثَالَ وَكُلاًّ تَبَّرْنَا تَتْبِيراً " (الفرقان: 39)، و: "تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ " (البقرة: 253). وكذلك في قوله تعالى: " فَاسْلُكْ فِيهَا مِنْ كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ" (المؤمنون:27) بالتّنوين في قراءة حفص- مع قطع المضاف إليه- والتّقدير: "من كلّ ما أمرتك أن تحمله في السّفينة"، والباقون بالإضافة (مِنْ كُلِّ زَوْجَين)[35].

أمّا (أيّ) فشاهدها قول الله عزّ وجلّ: "قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى" (الإسراء: 110)، حُذف المضاف إليه، وهو كلمة واحدة، والتّقدير: أيّ مدعوٍّ، أو اسمٍ، أو نحو ذلك[36].

ت-عوض من جملة مضاف إليه: وهو اللّاحق لـ (إذ)؛ لأنّ (إذ) تضاف إلى جملة لتوضحها وتزيل إبهامها فإذا تقدمتها جملة إما فعليَّة وإما اسميَّة ربما حذفوا الجملة المضاف إليها(إذ) لدلالة الجملة المتقدِّمة عليها، فجاؤوا بالتَّنوين بعد (إذ) عوضاً من المحذوف في نحو قوله تعالى: "وَانشَقَّتْ السَّمَاءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَة" (الحاقّة: 16) والأصل: فهي يومَ إذ انشقّت واهية، ثمّ حذفت الجملة المضاف إليها للعلم بها، وجيء بالتّنوين عوضاً منها. ومنه أيضاً قوله عزّ وجلّ: "وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ (4) بِنَصْرِ اللَّهِ" (الرّوم: 4، 5)، وقوله عزّ وجلّ: "وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ" (المرسلات: 24).

ومثله (حينئذٍ) و (ساعتئذٍ)؛ والمراد: (حين إذ كان كذا وكذا) و(ساعة إذ كان كذا وكذا).

وقد يلحق تنوين العوض عن جملة بكلمة (إذاً)، نحو قول الله عزّ وجلّ: "وَإِذاً لا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلاَّ قَلِيلاً" (الإسراء: 76)، والتّقدير لهذه الآية الكريمة: "وإذا حصل ذلك لا يلبثون خلافك إلاّ قليلاً"، فحُذفت جملة "حصل ذلك" وعُوِّض عنها بالتّنوين[37].

---

(34) انظر: تفسير القرآن وإعرابه وبيانه، محمّد علي طه الدّرّة، ج3، ص503.

(35) انظر: تفسير التّحرير والتّنوير، محمّد الطّاهر ابن عاشور، تونس، الدّار التّونسيّة للنّشر، من دون طبعة، 1984م، ج18، ص46.

(36) انظر: تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور،ج15، ص237.

(37) انظر: تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور،ج15، ص179.

4. **تنوين المقابلة:** وهو اللّاحق لجمع المؤنّث السّالم، نحو: مسلماتٍ؛ لأنّه يقابل النّون في جمع المذكّر، نحو: مُسلمِينَ.

5. **تنوين التّرنّم** (وهو في لغة قيس وتميم فقط): وهو اللّاحق للقوافي المطلقة بدلاً من حرف الإطلاق (الألف، والواو، والياء).

6. وزاد جماعة من النّحاة على هذه الأقسام أقساماً أخرى؛ كتنوين الغالي وهو ما يلحق القوافي المقيّدة، وهو كتنوين التّرنّم في عدم الاختصاص بالاسم. وتنوين الاضطرار الّذي يلحق المنادى أوالممنوع من الصّرف، والتّنوين الشّاذ الّذي يلحق اسم الإشارة (هؤلاء).

2) وظائف التنوين، والمعاني المتحصّلة منها:

يؤدّي التّنوين وظائف أخرى فضلاً عن وظيفته الصّرفيّة المستفادة من الأقسام الأربعة الأولى في كونه قرينة على اسميّة الكلمة، إذ يكون التّنوين بما يؤدّي من وظيفة موجّهاً للمعنى، ويكون بموقعه المحدّد قرينة عليه، والمعاني الّتي قد تتحصّل من وظيفة التّنوين نبيّنها فيما يأتي:

1. التّعميم وعدم التّعميم:

نلمح هذا المعنى إذا لحق التّنوين الاسم المبنيّ كما نلمحه إذا لحق المعرب، فمن الأوّل ما وقع في قسم تنوين التّنكير، ذلك أنّ المعنى بالتّنوين يختلف عنه بعدمه، فـ (سيبويهِ) من غير تنوين تعني به شخصاً بعينه، وبتنوينه تقصد أيّ شخصٍ مسمّى بهذا الاسم، ومعنى (إيهِ) من غير تنوين أمر المخاطَب بأنْ يزيدكَ الحديث المعهود بينكما، فكأنّك قلت: (هاتِ الحديثَ)، فإذا نوّنتَ قلتَ: (إيهٍ)، فكأنّكَ قلتَ: (هاتِ حديثاً)، ومثل ذلك الأمر بـ (صهْ) فأنتَ تأمر المخاطب بالسّكوت عن حديث معهود معيّن، والأمر بـ (صهٍ) منوّنةً معناه: اسكت عن كلّ الكلام، ففي التّنوين تعميم وإبهام[38].

ويؤدّي التّنوين هذا المعنى إذا لحق المعرَب في مواضع عديدة، فنلمحه في المنادى (النّكرة غيرالمقصودة)، كقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي، إذ لم يعيّن المنادى ولم يقصد به رجلاً بعينه[39]، ومثل ذلك يُلمح من التّنوين اللّاحق للمصدر النّائب عن فعله، فعندما تقول: ضربًا زيدًا؛ فالمعنى: اضربه.(أيّ نوع من أنواع الضّرب من دون تعيين)[40].

والتّنوين الّذي يلحق الاسم المعرب المنفي بـ (لا) يؤدّي هذا المعنى، فتقول: "لا مصلّياً في الجامع، إذا نفيت في الوجود من يوقع صلاته في الجامع؛ أي: ليس في الوجود من يصلي في الجامع، ويجوز أن يكون مستقرّاً في الجامع من يصلّي في غيره، وإذا قلت: لا مصلّيَ في الجامع، فالمعنى: ليس في الجامع مصلٍّ، سواء صلّى في الجامع أو في غيره "[41]. وإلى مثل هذا المعنى أشار الدّكتور مصطفى جواد في حديثه عن العموم العام والعموم الخاصّ عند مناقشته المنفي بـ (لا)، إذ رأى أنّ في التّنوين دلالةً على النّفي على سبيل العموم التّام، وحذفه من المنفي بـ (لا) يدلّ

---

(38) انظر: الأصول في النّحو، أبو بكر محمّد بن سهل بن السّرّاج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسّسة الرّسالة، ط3، 1996م، ج2، ص130. – و: شرح الكافية، الرّضى، ج3، ص91. – و: منهج السّالك إلى ألفيّة ابن مالك، الأشموني، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، 1955م، ج1، ص (12– 14).

(39) انظر: الأصول، ابن السّرّاج، ج1، ص331.

(40) انظر: اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمّام حسّان، القاهرة، دار الثّقافة، 1992م، ص93.

(41) شرح الكافية، الرّضي، ج2، ص159.

على العموم الخاص، وهو نفي الجنس بالنّسبة إلى الجنس لا بالنّسبة إلى غيره، فهو نفي مخصوص [42]، ومن هنا رأى بعض المحدثين أنّ التّنوين في نحو (لا مرحباً بك)، يدلّ على الإيغال في النّفي، فإنْ حُذِف في نحو (لا مرحبَ بك) دلّ على تضييقه وتحديده وتخصيصه[43].

ونلحظ هذا المعنى أيضاً عند تنوين الاسم الممنوع من الصّرف، فينتقل إلى التّنكير وعدم التّعيين بعد التّعريف والتّعيين. ومن ذلك ما جاء في تفسير قوله تعالى: " قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ اهْبِطُوا مِصْراً فَإِنَّ لَكُمْ مَا سَأَلْتُمْ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمْ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ " (البقرة: 61) إذ صُرِف الاسم (مصر) بالتّنوين، فتغير معناه فصار مصراً غير معيّن، بمعنى: ادخلوا أيّ مصرٍ من الأمصار، أو أيّ مصرٍ من أمصار الأرض المقدّسة[44].

وإلى مثل هذا أشار الدّكتور فاضل السّامرّائي، قال: "وقد يدلّ التّنوين وعدمه على التّنكير والتّعريف في طائفة من الأسماء؛ وذلك نحو: زينب علمًا وأحمد علمًا و(سَحَر) وغيرها من الأسماء الممنوعة من الصّرف"[45].

وإلى مثل ذلك أيضاً ذهب الدّكتور كمال بشر؛ لكنّه سمّى التّعميم شيوعاً حيث رأى أنّ التّنوين دليل الشّيوع في بعض الأعلام كمحمد، وعضّد قوله بأنّ الإضافة تُذهِب التّنوين؛ لأنّ من شأنها إزالة التّنكير والإبهام، وبأنّ العَلَم المنوّن الموصوف بـ (ابن) كـ (محمد بن عبد الله) يحذف منه التّنوين؛ لأنّ بالوصف يحصل التّخصيص أو التّعيين، فلا حاجة للتّنوين عندئذٍ[46].

وإذ وافقنا ما ذهب إليه الدّكتور فاضل السّامرّائي، فرأي الدّكتور كمال بشر عندنا فيه نظر؛ ذلك أنّ الإضافة الّتي تزيل التّنكير والإبهام بإزالتها التّنوين إنّما يكون لها ذلك في غير العلم؛ لأنّ من شأن العلم أنْ يكون محدّدًا مخصّصاً معيّناً، فإذا كان فيه إنكار وإبهام فكيف يكون علماً؟

والأمر كذلك مع الممنوع من الصّرف؛ لأنّه إنْ كان علماً يمنع من التّنوين، فإنْ نوّن خرج من العلميّة؛ لأنّه لا يكون دالّاً على معيّن أو لا يدلّ على صاحبه بعينه. أمّا حذف التّنوين من العلم الموصوف بـ (ابن)، فليس حذفه بسبب تخصيصه أو تعيينه بالصّفة، فقد درج النّحاة على تعليل هذا الحذف بكثرة الاستعمال أو لالتقاء السّاكنين أو لكون الصّفة مع الموصوف كالاسم الواحد[47]، ثمّ إنّ تنوين العلم لا يحذف إذا كان مخبراً عنه بـ (ابن)، والخبر كما هو معلوم وصف للمبتدأ يخبر به، ففي قوله تعالى: "وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ" (التوبة: 30) نجد أنّ (عُزَيرٌ) مبتدأ و(ابن) خبره على كلتا القراءتين اللّتين قرئت بهما كلمة (عُزير)

---

(42) انظر : مصطفى جواد وجهوده اللّغويّة، محمّد عبد المطّلب البكاء، بغداد، دار الشّؤون الثّقافيّة العامّة، ط2، 1987م، ص118.

(43) انظر : الشّكل أثره ودلالاته في الدّرس النّحوي، خالد عباس حسين السّياب، أطروحة دكتوراه، كلّيّة التّربية (ابن رشد) – جامعة بغداد، 2005م، ص130.

(44) انظر : الكشّاف، الزّمخشري، ج1، ص72.– و: البحر المحيط، أبو حيّان، ج1، ص343. –و: تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه، محمّد علي طه الدّرّة، ج1، ص182.

(45)الجملة العربيّة والمعنى، فاضل السّامرّائي، بيروت، دار ابن حزم، ط1، 2000 م ص74.

(46) انظر : دراسات في علم اللّغة، كمال بشر، القاهرة، دار غريب، 1998م، ص203–204.

()47 انظر: سرّ صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ط2، 1993م، ج2، ص525. – و: شرح الرّضي على الكافية، رضي الدّين محمّد بن الحسن الاستراباذي، تحقيق يوسف حسن عمر، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، ط2، 1996م، ج4، ص483.

بالتّنوين وعدم التّنوين[48]، فلا التّنوين أفاد تعميماً أو شيوعاً إذ المسمّى معروف، ولا حذف التّنوين كان لمجيء الصّفة إذ أُعربَ ما بعده خبراً، فالتّنوين في اسم العلم ليس علامة تنكير؛ لأنّ اسم العلم معرفة بذاته.

2. التّرشيح الزّمني والتّفريغ والتّجريد:

هذه وظائف تتحصّل من التّنوين عندما يلحق الأسماء المشتقّة الّتي تعمل عمل فعلها، أمّا التّجريد؛ فإنّ الوصف تتعاقب عليه (ال) الموصولة أو المضاف إليه من جهة، والتّنوين من جهة أخرى، ومن ثَمّ إذا لحق التّنوين الوصف فإنّه يتجرّد من الصّلة والإضافة وتُسلبان منه. كما أنّ التّنوين في الوصف يفرّغه لعلاقة الإسناد، وربّما أيضاً لعلاقة التّخصيص معه، فيتبعها المرفوع مع العلاقة الأولى، والمنصوب مع العلاقة الثّانية[49].

أمّا التّرشيح الزّمني فهي وظيفة تتعلّق بالوصف الذّي يدلّ على التّجدّد والحدوث؛ إذ إنّهما لابدّ أن يحصلا في زمن؛ ونجد هذا واضحاً عند تعليل أبي حيّان في البحر المحيط لمقولة الزّجاج (ت 311 هـ) بأنّ (غافر) و(قابل) – في قوله تعالى: "غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ" (سورة غافر: 3)– صفتان؛ و إنْ كانا اسمي فاعل بأنّه " فهم من ذلك أنّه لا يراد بهما التجدّد ولا التّقييد بزمان؛ بل أريد بهما الاستمرار والثّبوت" [50]؛ ومن هنا صار تعلّق هذا الوصف بضمائمه المرفوعة أو المنصوبة مرتبطاً بالزّمن إذا كان مجرّداً من (ال)، فهو يرتبط بضميمته إذا دلّ على الحال أوالاستقبال. وهو لكونه مجرّداً من (ال)؛ ولأنّه بارتباطه ذاك لا يكون مضافاً، فإنّه يلحقه التّنوين، ومن ثمّ صار التّنوين هنا علامة على تخصيص الزّمن بالحال أو الاستقبال.

وإشارة سيبويه إلى مثل ذلك واضحة – كما نفهمها – حين تحدّث عن عمل اسم الفاعل وتشبيهه بالفعل المضارع وعمله، قال: "هذا باب من اسم الفاعل الّذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في (يفعل) كان نكرة منّوناً"[51]، وذكر أمثلة وضّح فيها الشّبه بينهما في العمل والمعنى، والذّي يعني به الدّلالة على حدثٍ متجدّدٍ والانصراف إلى زمن، والتّنوين على ذلك دليل وعلامة، فقد قال بعد سرد تلك الأمثلة: " فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منوّناً"[52]، ليؤكّد بذلك أنّ التّنوين " قرينة شكليّة، ترشّح اسم الفاعل للحال أو الاستقبال، ليكون عاملاً على سبيل التّشبيه بالفعل المضارع تحديداً "[53].

وليس صعباً أن نجد في التّراث ما يؤكّد تلك الدّلالة، قال ابن قتيبة (ت 276هـ): " ولو أنّ قائلاً قال: (هذا قاتلٌ أخي) بالتّنوين، وقال آخر: (هذا قاتلُ أخي) بالإضافة، لدلّ التّنوين على أنّه لم يقتله ، ودلّ حذف التّنوين؛ (أي:

---

(48) انظر: أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل، البيضاوي، ج3، ص78. – و: البحر المحيط، أبو حيّان، ج5، ص38. بترك التّنوين قراءة :ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وحمزة. – و: كتاب السّبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، من دون طبعة، 1972م، ص313.

(49) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص102.

(50) البحر المحيط، أبو حيّان، ج7، ص595.

(51) الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)، تحقيق: عبد السّلام هارون، بيروت، عالم الكتب، ط3، 1983م، ص164.

(52) المصدر السّابق نفسه، ج1، ص164.

(53) الشّكل أثره ودلالاته في الدّرس النّحوي، خالد عبّاس السّياب، أطروحة دكتوراه، كلّيّة التّربية ابن رشد– جامعة بغداد، 2005م. ص 124. – و انظر: أقسام الكلام العربي (من حيث الشّكل والوظيفة)، فاضل مصطفى االسّاقي، القاهرة، مكتبة الخانجي، من دون طبعة، 1977م، ص208

الإضافة) على أنّه قد قتله"[54]، كذلك نجد دلالة الاستقبال في اسم الفاعل (عابد) في تفسير قوله تعالى: " وَلا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدتُّمْ " (الكافرون: 4) فـ (عابد) " اسم فاعل قد عمل في (ما عبدتم)، فلا يفسّر بالماضي، إنّما يفسّر بالحال أو الاستقبال"[55]، ولاسيما أنّ (لا) تستخدم لنفي المستقبل[56]، والدّلالة الزّمنيّة في اسم الفاعل يراها البعض من مبادئ علم النّحو[57].

3. الأمكنيّة و التّعويض:

إنّ وجود التّنوين على الاسم المعرب دليل على كونه غير ممنوع من الصّرف وخالياً من علل المنع، ومعرباً متمكّناً في باب الاسميّة إذ لا شبه فيه للحرف أو الفعل[58].

ووجوده على الاسم الملازم للإضافة، والذّي حذف منه المتضام وهو المضاف إليه، مفرداً كان أم جملة، لهو دليل على هذا الحذف وعوض منه؛ لكنّه بالطّبع لا يدلّ على معناه؛ ولهذا يتوجّه المعنى –عند تفسير قوله تعالى: "وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمْ اللَّهُ جَمِيعاً " (البقرة: 148) بتنوين (كلّ)– وجهةً مختلفةً عن قراءتها بحذف التّنوين والإضافة [59]، فالتّنوين " في (كلّ) تنوين عوض من الإضافة، وذلك المضاف إليه (كلّ) المحذوف اختلف في تقديره، فقيل: المعنى: ولكلّ طائفة من أهل الأديان. وقيل: المعنى: ولكلّ أهل صقع من المسلمين وجهة من أهل سائر الآفاق، إلى جهة الكعبة... وقيل: المعنى: ولكلّ نبيّ قبلة... وقيل: المعنى: ولكلّ ملك ورسول صاحب شريعة جهة قبلة ..." [60]، وبحذف التّنوين والإضافة يكون المعنى: " فاستبقوا الخيرات لكلّ وجهة ولّاكُمُوها، و لا تعترضوا فيما أمركم بين هذه وهذه؛ أي: إنّما عليكم الطّاعة في الجميع، وقدّم قوله (لكلّ وجهة) على الأمر في قوله: (فاستبقوا الخيرات) للاهتمام بالوجهة، كما يقدّم المفعول"[61].

بل بوجود التّنوين وعدمه قد ينقلب المعنى إلى منافيه كما يلاحظ في قوله تعالى: " وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لا تُحْصُوهَا " (إبراهيم: 34)؛ فـ (كلّ) بغير التّنوين تضاف إلى (ما) ويكون المعنى: أنّ الإنسان قد

()54 تأويل مشكل القرآن، أبو محمّد عبد اللّه بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: السّيّد أحمد صقر، القاهرة، مكتبة دار التّراث، ط2، 1973م، ص14.

(55) البحر المحيط، أبو حيّان، ج8، ص744.

(56) انظر: الميزان في تفسير القرآن، محمّد حسين الطّباطبائي، بيروت، مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، ط1، (1471هـ–1997م)، ج20، ص432.

()57 انظر: البحر المحيط، أبو حيّان، ج8، ص667.

(58) انظر: الشّكل أثره ودلالاته، خالد عبّاس السّياب، ص85.

() 59انظر: جامع البيان، الطّبري، ج1، ص426–427. –و: المحرر الوجيز، ابن عطيّة، ج1، ص224. –و: الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد اللّه محمّد بن أحمد بن أبي بكر (شمس الدّين القرطبي)، تحقيق: هشام سمير البخاري، الرّياض، دار عالم الكتب، من دون طبعة، 2003م، ج2، ص165. اللّباب في علوم الكتاب، أبو حفص عمر بن عليّ بن عادل، تحقيق: عادل أحمد عبد الجواد؛ وعليّ محمّد معوّض؛ وآخرون، بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 1998م، ج3، ص55 .

(60) البحر المحيط، أبو حيّان، ج1، ص624.

(61) المحرّر الوجيز، ابن عطيّة، ج1، ص224. – و: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج2، ص165. – و: البحر المحيط، أبو حيّان، ج1، ص626.

أوتي من كلّ ما من شأنه أنْ يسأل وينتفع به، أمّا على قراءة (كلّ) بالتّنوين[62]؛ "فالمعنى: وآتاكم من كلّ هذه المخلوقات المذكورات، و(ما) موصولة مفعول ثانٍ لـ(آتاكم)؛ أي: ما شأنه أنْ يسأل بمعنى يطلب الانتفاع به. وقيل: (ما) نافية، والمفعول الثّاني هو (من كلّ) كقوله: " وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ " (النّمل: 23)؛ أي: غير سائليه. أخبر بسبوغ نعمته عليهم بما لم يسألوه من النّعم، ولم يعرض لما سألوه...[63] [قال أبو حيان]: وهذا التّفسير يظهر أنّه مناف لقراءة الجمهور (من كلّ ما سألتموه) بالإضافة؛ لأنّ في تلك القراءة على ذلك التّخريج تكون (ما) نافية، فيكونون لم يسألوه. وفي هذه القراءة يكونون قد سألوه، و(ما) بمعنى الّذي. وأجيز أن تكون مصدريّة، ويكون المصدر بمعنى المفعول"[64].

4. نقض علاقة النّسبة:

قد يسلك التّنوين سلوكاً مشابهاً لمسلك (ال) التّعريف في منع الإضافة عن الاسم الّذي يصلح لها، فيدلّ على قطع علاقة النّسبة مع ما يليها، ومن هنا استخلص كارتر أنّ " التّنوين علامة حدود شكليّة للوحدة الصّرفية الكاملة أو لسلسلة متعاقبة من الوحدات الصّرفيّة "[65].

أهديْتُ عليّاً ديوان (شعرِ (المتنبّي))، أهديتُ علياً ديوانَ (شعرٍ)، أهديتُ عليّاً ديواناً.

ومن ثمّ فلحاق التّنوين للاسم يلغي منه علاقة النّسبة، فيختلف المعنى عمّا إذا كان موجوداً، وجدير بالذّكر أنْ نقول: إنّ هذا التّنوين يلحق جميع الأسماء إلّا الاسم الملازم للإضافة؛ فإنّه فيه يدلّ على وجود علاقة نسبة لحق التّنوين طرفها الأوّل، وحذف طرفها الثّاني.

وقد لاحظ ابن منظور (ت 711 هـ) تغيّر المعنى المعجمي بوجود التّنوين وعدمه فيما روي عن الرّسول الكريم (صلّى اللّه عليه وآله وسلّم): " أنّه انتهى إلى قبرٍ منبوذٍ فصلّى عليه"[66]، إذ يروى بتنوين القبر وبالإضافة، فمع التّنوين يكون المعنى: قبر مُنْتَبِذ عن القبور، أي: منفرد بعيد عنها، ومع الإضافة يكون المنبوذ اللّقيط؛ أي: بقبر إنسان منبوذ رمته أُمّه على الطّريق[67].

و من أثر التّنوين في توجيه المعنى في مثل هذا الموضع، تغيّر المعنى في تفسير قوله تعالى: " وَقَالُوا لَوْلا يَأْتِينَا بِآيَةٍ مِنْ رَبِّهِ أَوَلَمْ تَأْتِهِمْ بَيِّنَةُ مَا فِي الصُّحُفِ الأُولَى" (طه: 133)، فكلمة (بيّنة) بغير التّنوين تضاف إلى (ما)؛ أي: القرآن الّذي سبق التّبشير به وبإيحائي من الرّسل به في الكتب الإلهية السّابقة المنزّلة على الرّسل، وقرئت (بيّنة)

---

(62) قراءة: ابن عباس والحسن ومحمد بن علي الباقر، وجعفر بن محمد الصّادق، والضّحّاك وعمرو بن قائد وقتادة وغيرهم. – و: لتّبيان في تفسير القرآن، أبو جعفر محمّد بن الحسن الطّوسي، تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، بيروت، دار إحياء التّراث العربي، من دون طبعة، من دون تاريخ، ج6، ص298 . – و: مجمع البيان، الطّبرسي، ج6، ص60. – و: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج9، ص367.

(57) انظر: المحرّر الوجيز، ابن عطيّة، ج3، ص 340.

()64 البحر المحيط، أبو حيّان، ج5، ص548– 549.

()65 عشرون درهماً في كتاب سيبويه (بحث)، م.ج. كارتر، ترجمة: عبد اللّطيف الجميلي؛ وحاتم الضّامن، مجلّة المورد، العراق، دار الشّؤون الثّقافيّة، مج16، العدد1، 1987م، ص122.

()66 انظر: صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، مراجعة: أبو صهيب الكرميّ، الرّياض، بيت الأفكار الدّوليّة، 1998م، ورد هذا الحديث برواية مختلفة، في كتاب الجنائز، باب: الصّلاة على القبر بعدما يُدفَن، الحديث رقم (1336) (الحديث: أخبرني مَنْ مرّ مع النّبي(صلعم) على قبرٍ منبوذٍ. فأمَّهُم وصلّوا خلفه)، ص259 .

(67) لسان العرب، ابن منظور، مج6، ج49، ص4322، مادّة (نبذ).

بالتّنوين[68]، فيكون (ما) بدلاً أو فاعلة بـ (تأتي)، وقيل: " يجوز أن يكون (ما) نفياً، وأريد بذلك ما في القرآن من النّاسخ والفصل ممّا لم يكن في غيره من الكتب"[69].

ومثل ذلك تعدّد الأوجه الإعرابية بوجود التّنوين أو عدمه، ممّا كان له أثر في المعنى الوظيفي، وقد يحقّق مبتغىً فكريّاً وعقائديّاً، ومن ذلك ما جاء في تفسير قوله تعالى: " مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ " (الفلق: 2)، فهنا على إضافة (شرّ) إلى (ما)، و(ما) ذات معنى عام يدخل فيه جميع من يوجد منه الشّرّ من حيوان مكلّف وغير مكلّف وجماد، كالإحراق بالنّار، والإغراق بالبحر، والقتل بالسّم. وقرئ (شرّ) بالتّنوين[70]، فقيل إنّ (ما) تكون نافية، وعليه المعتزلة إذ يرون أنّ الله تعالى لم يخلق الشّرّ. وقد ذكره ابن عطيّة في تفسيره؛ و لكنّه ردّه بقوله: " هي قراءة مردودة مبنيّة على مذهب باطل، الله خالق كلّ شيء"[71]، وقد خرّج أبو حيّان ومن بعده ابن عادل هذه القراءة على أنّ تكون (ما) موصولة بدلاً من (شرّ) على تقدير محذوف (مضاف)؛ أي: من شرّ شرّ ما خلق، فحذف لدلالة (شرّ) الأوّل عليه، فأطلق (عمّ) أوّلاً، ثمّ خصّص ثانياً[72].

وقال أبو البقاء: "و (ما) على هذا بدل من (شرّ)، أو زائدة، ولا يجوز أن تكون نافية؛ لأنّ النّافية لا يتقدّم عليها ما في حيّزها، فلذلك لم يجز أن يكون التّقدير: ما خلق من شرّ، ثمّ هو فاسد في المعنى"[73].

بهذا وما سبقه يكون للتّنوين أثر واضح في توجيه المعنى، وهو ما قادنا إلى أنْ نجعله قرينة ترتقي إلى مصافّ القرائن الأخرى، ولا تقلّ عنها شأناً.

ولا ينبغي أنْ يُفهم ممّا تقدّم أنّ لكلّ قسم من أقسام التّنوين وظيفة محدّدة لا يتعدّاها، بل التّنوين قد يكون متعدّد الوظائف كما في قرينة العلامة الإعرابيّة، إذ تكون الضّمّة مثلاً للفاعل والمبتدأ والخبر...، وعلى هذا فإنّ المعنى الذّي قد يؤدّيه التّنوين في السّياق إنّما يتحدّد بمعونة السّياق.

الخاتمة:

وهكذا تبيّن لنا ممّا تقدّم جملة من الأمور أهمّها:

1. المضاف إليه يتمّم المضاف؛ لأنّه يقوم مقام التّنوين الّذي يكمّل الاسم، والاسم المجرور يبيّن معنى الحرف، والحرف كجزء الفعل؛ لأنّه يتعدّى به كالهمزة والتّضعيف.
2. نتيجة النّسبة يكتسب المضاف من المضاف إليه، فالنّسبة تجمع المتفرّقَين وتوحّد بينهما، وتضفي عليهما معنى واحداً.
3. النّسبة هي العامل في المضاف إليه، وكذلك في الفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر والمجرور والتّوابع؛ لأنّها المعنى الحرفي الرّابط لأجزاء الجملة التّامّة والنّاقصة.

()68 انظر: المحرّر الوجيز، ابن عطيّة، ج4، ص 71.– و: اللّباب في علوم الكتاب، ابن عادل،ج13، ص432.

()69 البحر المحيط ، أبو حيّان، ج6، ص360.– و: اللّباب في علوم الكتاب، ابن عادل،ج13، ص432.

()70 هي قراءة عمرو بن عبيد وبعض المعتزلة. – و: المحرّر الوجيز، ابن عطية، ج5، ص538. – و: اللّباب في علوم الكتاب، ابن عادل، ج20، ص570 . – و: إملاء ما منّ به الرّحمن، أبو البقاء العكبري ، ج2، ص297 .

()71 المحرّر الوجيز، ابن عطيّة، ج5، ص538.

()72 انظر : البحر المحيط، أبو حيّان، ج8، ص 761.– و: اللّباب في علوم الكتاب، ابن عادل،ج20، ص570.

()73 إملاء ما منّ به الرّحمن، أبو البقاء العكبري ، ج2، ص297.

4. العامل في الإضافة معنويّ وليس لفظيّاً؛ لأنّ حرف الجرّ لا يعمل وهو محذوف، وإذا حذف نصب مد خوله، وهو المنصوب بنزع الخافض.

5. المعنى الحرفي: هو كلّ معنى لايمكن تصوّره أو وجوده الذّهني إلّا في سياق جملة أو ضمن كلمة أخرى، فإذا خرج الحرف من السّياق لا يبقى له إلّا دلالة عامّة مبهمة.

6. كلّ حرف من حروف الجرّ يفيد معنى خاصّاً، يندرج تحت معنى عام، هو(النّسبة)، فكلّ معنى من هذه المعاني يمثّل قرينة معنويّة صغرى من قرائن النّسبة.

7. إنّ فهم علاقة النّسبة بين المضاف والمضاف إليه يكون قرينةً على ارتباط بعضهما ببعض بتلك النّسبة، كما أنّ فهم علاقة النّسبة بين معنى الحدث والاسم المجرور يكون قرينةً على المعنى الرّابط بينهما، فيكون لهذا الفهم أثر في توجيه المعنى.

8. التّنوين يكون قرينة على التّعميم وعدم التّعيين إذا لحق الاسم المبنيّ، ومنه ما وقع في قسم تنوين التّنكير إذ إنّ المعنى بالتّنوين يختلف عنه بعدمه ، وكذا إذا لحق الاسم المعرب عندما يكون منادى نكرة غير مقصودة، أو مصدراً نائباً عن فعله، أو اسماً منفيّاً بـ(لا)، أو عند تنوين الاسم الممنوع من الصّرف.

9. يكون في التّنوين دلالة على التّفريغ والتّجريد –في الأسماء المشتقّة الّتي تعمل عمل فعلها– فإذا لحق التّنوين الوصف فإنّه يتجرّد من الصّلة والإضافة، ويفرّغ لعلاقة الإسناد، وربّما التّخصيص أيضاً. ولحاق التّنوين يدلّ على التّرشيح الزّمني إذ إنّه علامة على تخصيص الزّمن بالحال أو الاستقبال.

10. التّنوين قرينة لفظيّة لها أثر واضح في توجيه المعنى ، وهي ترتقي إلى مصافّ القرائن الأخرى، ولا تقلّ عنها شأناً.

11. ليس لكلّ قسم من أقسام التّنوين وظيفة محدّدة لا يتعدّاها، بل قد تتعدّد وظائف التّنوين، وعلى هذا فإنّ المعنى الذّي قد يؤدّيه التّنوين في السّياق إنّما يتحدّد بمعونة السّياق.

المراجع:

1. *القرآن الكريم.*

2. الاستراباذي، رضي الدّين محمّد، الحسن، *شرح الرّضي على الكافية*. تحقيق يوسف حسن عمر، ط2، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1996م.

3. الأشموني، *منهج السّالك إلى ألفيّة ابن مالك*. تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1955م.

4. الألوسي، محمود، عبد الله، *روح المعاني في تفسير القرآن*. تحقيق: فادي المغربي وآخرون، ط1، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، 2010م.

5. بشر، كمال، *دراسات في علم اللّغة*. دار غريب، القاهرة، 1998م.

6. أبو البقاء العكبري، عبد اللّه، الحسين، *إملاء ما منّ به الرّحمن من وجوه الإعراب والقراءات في القرآن*. من دون طبعة، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده، القاهرة، 1970م.

7. البكاء، محمّد، عبد المطّلب، *مصطفى جواد وجهوده اللّغويّة*. ط2، دار الشّؤون الثّقافيّة العامّة، بغداد، 1987م.

8. أبو بكر السّرّاج، محمّد، سهل، *الأصول في النّحو*. : عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، 1996م

9. البيضاوي، عبد اللّه، عمر، *أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل، المعروف بتفسير البيضاوي*. تحقيق: محمّد عبد الرّحمن المرعشلي ، من دون طبعة، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، من دون تاريخ.

10. ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها*. تحقيق النّجدي ناصف؛ عبد الحليم النّجّار؛ عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة، القاهرة، 1999 م.

11. ابن جني، أبو الفتح عثمان، *سرّ صناعة الإعراب*. تحقيق: حسن هنداوي، ط2، دار القلم، دمشق، 1993م.

12. حسّان، تمّام، *اللغة العربيّة معناها و مبناها*. دار الثّقافة، القاهرة، 1992م.

13. ابن حنبل، *مسند الإمام أحمد بن حنبل*. تحقيق: شعيب الأرنؤوط؛ عادل مرشد؛ سعيد اللّحام، ط1، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، 1999م.

14. أبو حيّان الأندلسي، محمد بن يوسف، *ارتشاف الضّرب من لسان العرب*. تحقيق: رجب عثمان محمّد، مراجعة: رمضان عبد التّوّاب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998 م.

15. أبو حيّان الأندلسي، محمد، يوسف، *تفسير البحر المحيط*. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود؛ علي محمّد معوّض، ط1، دارالكتب العلميّة، بيروت، 1993م.

16. الدّرّة، محمّد علي، طه، *تفسير القرآن وإعرابه وبيانه*. ط1، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، 2009م.

17. الدّماميني، محمّد، أبي بكر، *شرح الدّماميني على مغني اللّبيب*. تحقيق: أحمد عزو عناية، ط1، مؤسّسة التّاريخ العربي، بيروت، 2007م.

18. الرّازي، فخر الدّين، محمّد، *التّفسير الكبير(مفاتيح الغيب)*. ط1، دار الفكر، بيروت، 1981م،

19. الزّمخشري، أبو القاسم محمود، عُمر، *الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل ووجوه التّأويل*. دار المعرفة، بيروت، من دون تاريخ.

20. السّاقي، مصطفى، فاضل، *اسم الفاعل بين الاسميّة والفعليّة*. من دون طبعة، المطبعة العالميّة، القاهرة، 1970م.

21. السّاقي، مصطفى، فاضل، *أقسام الكلام العربي (من حيث الشّكل والوظيفة)*. من دون طبعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977م.

22. السّامرائي، فاضل، صالح، *الجملة العربية والمعنى*. ط1، دار ابن حزم، بيروت، 2000 م.

23. أبو السّعود، محمّد، محمّد العمادي، *إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم*. تفسير أبي السّعود، من دون طبعة، دار المصحف–مكتبة ومطبعة عبد الرّحمن محمّد، القاهرة، من دون تاريخ.

24. السّمين الحلبيّ، أحمد، يوسف، *الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون*. تحقيق: أحمد محمّد الخرّاط، من دون طبعة، دار القلم، دمشق، من دون تاريخ.

25. السّياب، خالد، عباس، *الشّكل أثره ودلالاته في الدّرس النّحوي*. أطروحة دكتوراه، كلّيّة التّربية ابن رشد– جامعة بغداد، 2005م.

26. سيبويه، عمرو، عثمان، *الكتاب*. تحقيق: عبد السّلام هارون، ط3، عالم الكتب، بيروت، 1983م.

27. الطّباطبائي، محمّد حسين، *الميزان في تفسير القرآن*، ط1، مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، (1997م).

28. الطّبرسي، الفضل، الحسن، *مجمع البيان في تفسير القرآن*. ط1، دار المرتضى، بيروت، 2006م.

29. الطّبري، أبو جعفر محمد، جرير، *جامع البيان عن تأويل آي القرآن*. تحقيق: بشّار عواد معروف؛ و عصام فارس الحرستاني، ط1، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، 1994م.

30. الطّوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن، *التّبيان في تفسير القرآن*. تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي ، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، من دون تاريخ.

31. ابن عادل، عمر، عليّ، *اللّباب في علوم الكتاب*. تحقيق: عادل أحمد عبد الجواد؛ وعليّ محمّد معوّض؛ وآخرون، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1998م.

32. ابن عاشور، محمّد الطّاهر، *تفسير التّحرير والتّنوير*، من دون طبعة، الدّار التّونسيّة للنّشر، تونس، 1984م.

33. ابن عطيّة الأندلسيّ، عبد الحقّ، غالب، *المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*. تحقيق: عبد السّلام الشّافي محمّد، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2001م.

34. ابن عقيل، بهاء الدين عبد اللّه، *شرح ابن عقيل على ألفيّة أبي عبد اللّه محمّد جمال الدّين بن مالك*، ط20، دار التّراث، القاهرة، 1980م.

35. ابن قتيبة، عبد اللّه، مسلم، *تأويل مشكل القرآن*. تحقيق: السّيّد أحمد صقر، ط2، مكتبة دار التّراث، القاهرة، 1973م.

36. القرطبي، محمّد، أحمد، *الجامع لأحكام القرآن*. تحقيق: هشام سمير البخاري، من دون طبعة، دار عالم الكتب، الرّياض، 2003م.

37. ابن قيّم الجوزيّة، محمّد بن أبي بكر، *بدائع الفوائد*، تحقيق: علي بن محمّد العمران، من دون طبعة، دار عالم الفوائد للنّشر والتّوزيع، مجمّع الفقه الإسلامي، جدّة، من دون تاريخ.

38. م. ج. كارتر، *عشرون درهماً في كتاب سيبويه (بحث)*. ترجمة: عبد اللّطيف الجميلي؛ وحاتم الضّامن، مجلّة المورد، العراق، دار الشّؤون الثّقافيّة، مج16، العدد1، 1987م.

39. المتّقي، علاء الدّين عليّ، حسام الدّين، *كنز العمّال في سنن الأقوال والأفعال*. مراجعة: إسحق الطّيبي، ط2، بيت الأفكار الدّوليّة، عمّان – الرّياض، 2005م.

40. ابن مجاهد، *كتاب السّبعة في القراءات*. تحقيق: شوقي ضيف، من دون طبعة، دار المعارف، القاهرة، 1972م.

41. المرادي، الحسن، قاسم، *الجنى الدّاني في حروف المعاني*. تحقيق: فخر الدّين قباوة؛ محمّد نديم فاضل، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1992م.

42. ابن منظور، *لسان العرب*. تحقيق: عبد الله علي الكبير؛ محمّد أحمد حسب الله؛ هاشم محمّد الشّاذلي، دار المعارف، القاهرة: من دون تاريخ.

43. ابن هشام الأنصاري، جمال الدّين، *شرح قطر النّدى ويل الصّدى*. ط4، دار الكتب العلميّة، صيدا–بيروت، 2004م.